العالم الثالث بين التنمية والتخلف

د. انور مهدي صالح

كلية الاداب – جامعة بغداد

يحتل موضوع التنمية في دول العالم الثالث حيزاً كبيراً في تفكير المشرفين على السياسة والتخطيط في هذه البلدان . ويحتل مكانة مماثلة في اذهان المفكرين وذوي الاختصاص لتشخيص المعوقات والاسباب التي تقف في طريق تحقيق تنمية شاملة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، خدمية في هذه البلدان واقتراح افضل السبل لتجاوزها املاً في ملاحقة ركب الدول الاكثر تطوراً التي تخطو خطوات سريعة في كافة القطاعات. واملاً من هذه الدول النامية في تقليل الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتطورة صناعياً. وان مصطلح العالم الثالث (Tiers Monde) تعبير حديثاً نسبياً يعني المجموعة الثالثة بين الدول الرأسمالية والشيوعية وعرف هذا المصطلح لاول مرة في مؤتمر باندوك للدول[1] الغير منحازة الذي انعقد في نيسان ١٩٥٥ وهو مرادف لمصطلح الدول المتخلفة (Pays Sous Devloppes) . وكذلك مصطلح الدول النامية او في طريق النمو (Pays en Vois de developement) . وفق المعايير التي حددتها الامم المتحدة لاستخدام مصطلحات النامية والاقل نمواً (Moins Developpes) (Iess Devloped) وكذلك مصطلح الدول المتطورة الذي ينطبق على الدول الصناعية التي سبقت العالم الثالث في تطورها اذ انها تتطور بمتوالية هندسية في حين يتطور العالم النامي بمتوالية عددية الامر الذي جعل الهوة الانمائية كبيرة الى الحد الذي لا يمكن لهذه الدول ان تلحق بالركب

المتطور مما دفع هذه البلدان ان تفكر بسياسات جديدة لتضيق الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن الدول المتطورة .

معايير تحديد درجة التخلف :

يمكن الاعتماد على مزاوجة اكثر من معيار لتحديد درجة التخلف في الدول النامية وان كان الاعتماد بالدرجة الاساسية على العامل الاقتصادي بفروعه المتعددة وتأثيراته على جوانب الحياة في هذه الدول اضافة الى العامل السياسي المتصل بالسيطرة الاستعمارية الطويلة الامد التي تعرضت لها معظم الدول النامية الا ان تأثير الاخير ليس قطعياً " اذ ان هناك دولاً متخلفة على الرغم من عدم تعرضها للسيطرة الاستعمارية الطويلة كافغانستان وكذلك اثيوبيا التي لم تدم فترة سيطرة ايطاليا عليها سوى اربع سنوات فقط .

ان المعايير التي يمكن ان تساهم في تصنيف الدول النامية الى الدول الاكثر تقدماً او في طريق النمو (en Vois de Developpment) او الدول الاقل تطوراً (دول متخلفة) (Sous Developpees) :

١. ارتفاع نسبة النمو السكاني : تجاوز عدد سكان العالم (٦)مليار نسمة يعيش منهم في العالم الثالث ما يقارب (٤,٥) مليار نسمة اي ما يقارب (٧٥٪) من سكان العالم وسوف يزداد عددهم اسرع من زيادة عدد السكان في الدول المتطورة حيث ان معدل مضاعفة عدد السكان في ضوء معدلات النمو الحالية في الدول المتقدمة (٧٠-٨٠) سنة في الوقت الذي لا يستغرق مضاعفة عدد السكان في الدول المتخلفة (٢٥ -٣٠) سنة.

وتعود اسباب ارتفاع النمو السكاني الى حالة التخلف والقلق التي عاشتها شعوب هذه الدول التي عانت وما تزال من المجاعات والاوبئة والحروب التي كانت دوماً تهدد امتداد الاسر التي تطمح دائماً بالحفاظ على اكبر عدد من الاطفال خاصة الذكور منهم حيث ان لهم دوراً اقتصادياً كبيراً في اعالة الاسرة

اضافة الى انهم يمثلون رمز العزة والجاه لهذه المجتمعات ويتضح ان الاعراف الاجتماعية لها تأثير اساسي على الواقع الديموغرافي . وقد كان للاستعمار دوره ايضاً بسبب عملية التهجير القسري للسكان من قبل الشركات الاستعمارية الى حيث الحاجة لليد العاملة في مشروعاتها وقد كانت السلطات الاستعمارية تشجع زيادة النسل لهذه البلدان لتأمين استمرار حصولها على القوة العاملة الرخيصة دون الاهتمام بالمستوى المعاشي لهذه الشعوب .

ان التحسن في الواقع الصحي على النطاق العالمي وامتداد اثاره الى البلدان النامية قد قلل كثيراً من الوفيات مما انعكس على الزيادة السريعة في عددهم وتتصف البلدان النامية عموماً بارتفاع نسبة الخصوبة التي تصل الى (٢٥٠) بالالف في مالي و (٢٤٧) بالاف في باكستان وعموماً تتراوح النسبة بين (١٠ –٢٥) طفل لكل مئة امرأة في سن الانجاب وهي دون شك مرتفعة جداً اذا ما قورنت بالدول المتطورة التي لا تتجاوز النسبة (٥٠) بالالف فقط .

كما ولابد من الاشارة في هذا المجال الى ان امد الحياة في هذه الدول اقل بكثير من نظيراتها في الدول المتطورة (٧٠) سنة للذكور و (٧٣) سنة للاناث نجده في بعض البلدان المتخلفة لا يتجاوز (٢٥) سنة في الكابون و (٢٨) سنة في غينيا . ان ارتفاع نسب الوفيات بين الاطفال في دول العالم الثالث ناتج عن ظروف التخلف في مجال الخدمات الصحية والتعليمية الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة الامية بين الامهات الحوامل اضف الى كل ذلك ان سوء التغذية يعد عاملاً اخر ساهم في ارتفاع نسب الوفيات بين الاطفال .

ان شعوب العالم الثالث تتصف بانها شعوب شابة ترتفع فيها نسبة صغار السن فهي تتراوح بين (٤٠ –٥٠٪) في الدول المتخلفة لمن هم دون سن العمل ولا تتجاوز النسبة (٢٥٪) في الدول الصناعية وهذا يعني ارتفاعاً في نسبة الاعالة وضغطاً مستمراً على فرص العمل وارتفاع في نسبة البطالة كما

يعني في الوقت نفسه ارتفاع تكاليف الخدمات التي تقدم للمواطنين كالتعليم الصحة والرعاية الاجتماعية التي لا يمكن ان تتماشى مع نسب النمو السكاني الكبيرة ولذلك حاولت بعض الدول النامية تطبيق سياسة تخطيط الاسرة (Planing Familial) الا انها لم تلاقي النجاح المطلوب كحالة الهند والفلبين مثلاً .

٢. سوء التغذية وانتشار المجاعات : لقد حددت مؤتمرات الامم المتحدة خمساً وعشرين دولة من دول العالم على انها الاكثر تعرضاً للمجاعات منها دول الساحل الافريقي كالسنغال ،موريتانيا ، مالي ، فولتا العليا ، غينيا اضافة الى اثيوبيا ، باكستان ، بنغلادش ، الهند ، الفلبين . ان هذه الدول تعرضت لحالات[٢] وفيات باعداد كبيرة بسبب الجوع ففي بنغلادش مثلاً مات حوالي ربع مليون شخص في عام ١٩٧٤ .

ان اسباب انتشار هذه المجاعات يعود بالدرجة الاساس الى عدم التوازن بين نسبة النمو في استثمار الموارد الطبيعية مع نسبة النمو السكاني الكبيرة اضافة الى الاسباب الطبيعية المتمثلة بالجفاف المفاجئ او التأخر في سقوط الامطار الموسمية او تعرض المحاصيل الزراعية للغرق بسبب الفيضانات التي تتعرض لها هذه المناطق في بعض السنوات.

تعاني كثير من شعوب بلدان العالم الثالث من سوء التغذية المتمثل بعدم كفاية السعرات الحرارية لجسم الانسان لطبقة واسعة من سكان هذه الدول علماً بان السعرات الحرارية التي يحتاجها الجسم البشري هي (١٥٠٠) سعرة حرارية كحد ادنى . ان مشاكل سوء التغذية تظهر في المجتمعات التي يكون معدل السعرات للشخص الواحد اقل من (٢٥٠٠) سعرة حرارية حيث ان (٧٠٪) من سكان العالم دون ذلك المعدل وهناك بينهم (٢٠٪) دون (٢٠٠٠) سعرة حرارية ، تترانيا مثلاً (١٧٠٠) سعرة حرارية ودول شبه القارة الهندية (١٩٥٠) سعرة

حرارية في الوقت الذي تتراوح بين (٣٢٠٠ - ٣٤٠٠) سعرة حرارية في البلدان الاوربية اي ما يقارب الضعف وتجدر الاشارة الى ان سوء التغذية لا يظهر فقط من ناحية كمية الغذاء وانما في نوعيته ففي دراسة لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) تبين ان (٥٨٪) من سكان العالم يعانون من سوء التغذية الناتج عن نقص في استهلاك البروتين والفيتامينات الضرورية وان (١٧٪) من سكان العالم يستهلكون في المعدل العام اكثر من (٣٠) غرام يومياً للشخص الواحد من البروتين الحيواني .

ان هذه النسب متباينة فهي تتراوح بين الهند الاقل معدلاً (٦) غرام من البروتين الحيواني للشخص الواحد يومياً وبين (٧٠) غرام في نيوزيلندا و(٢٥٦) غرام في فرنسا و(٣١٠) غرام في الولايات المتحدة الامريكية وهذا التباين بطبيعة الحال ناتج عن تباين المستوى المعاشي وتباين معدلات الدخل بين الدول المتطورة والدول المتخلفة . ان الموقع الجغرافي لكثير من بلدان العالم الثالث في المنطقة المدارية كان له اثاره السلبية في ابقاءها على حاله التخلف اذ ان التوسع الذي حصل من قبل الشركات الاستعمارية في الزراعة التجارية في هذه البلدان لانتاج المواد الاولية للدول الصناعية كزراعة المطاط مثلاً كان على حساب توفير الغذاء الضروري لهذه الاعداد الكبيرة من البشر واخيراً فان الجوع لا تقتصر اثاره على جسم الانسان وانما يتعدى ذلك الى روحه وعقله وسلوكه الاجتماعي وعلى امكانية مساهمته في التنمية التي تنشدها هذه البلدان .

٣. سوء توزيع موارد الثروة : يظهر التناقض واضحاً في توزيع موارد الثروة عالمياً اضافة الى وضوحها بين دول العالم الثالث فقد تبين ان (١٦٪) من سكان العالم يمتلكون اكثر من (٧٠٪) من ثروته وان (٥٤٪) من سكانه الاكثر تخلفاً لا يمتلكون سوى (٩٪) من مجموع الدخل العالمي .

ان التناقض في معدلات الدخل يبدو واضحاً بين الدول المتخلفة والمتقدمة ويبدو كذلك بين الدول النامية ذاتها ويعتمد التباين في معدلات الدخل على عدد السكان في الدولة ونوعية الموارد المتاحة واستثمارها وكذلك اسعار المواد التي تنتجها في الاسواق الدولية ولذلك نجد ان الدول النفطية مثلاً تحتفظ بمعدل دخل فردي مرتفع مقارنةً مع الدول الاكثر فقراً ويصل هذا التناقض في بعض الاحيان بين الدول النامية ذاتها (٣٠) ضعفاً[٣] الا ان ارتفاع معدل الدخل في البلدان النفطية لا يعتبر مؤشراً للتطور اذ ان سبب الارتفاع هو ضخامة كمية النفط المنتج وارتفاع اسعاره في مناطق كانت غير جاذبة للسكان مما انعكس على قلة اعداد البشر فيها وانخفاض كثافتهم الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات دخولهم .

وتتصف عموم البلدان النامية بسيطرة طبقة من الاثرياء على نسبة كبيرة من موارد الدخل ففي البرازيل مثلاً احدى اغنى دول العالم الثالث (٢٪) فقط من سكانها يتقاسمون (٥٠٪) من مساحة اراضيها في كولومبيا (٢,٦٪) من عدد سكانها يتقاسمون (٤٠٪) من الدخل الوطني فيها اضافة الى كل ذلك ان استثمار رؤوس الاموال الاجنبية من خلال الشركات الاستعمارية ادى الى استنزاف هذه البلدان[٤] اقتصادياً فشركة (United Fruit) رأس مالها يعدل خزينة خمس دول في امريكا اللاتينية ورأس مال شركة جنرال موتورز (Gm) الامريكية يعادل رأس مالها ثلثي خزينة البرازيل في الوقت الذي لايقوى فيه الرأس مال الوطني على الدخول في مشاريع استثمار واسعة لعدم توفر الفائظ المالي في الدول الاكثر فقراً[٥] .

٤. انخفاض الانتاجية . ان انخفاض انتاجية وحدة العمل في الدول النامية توضح الى حد بعيد انخفاض النمو في القطاعات الاقتصادية الثلاثة وتوضح في الوقت نفسه انخفاض مستوى الحياة في معظم هذه البلدان .

ان حساب الانتاجية تكون بحساب مجموع انتاج وحدة الارض في السنة او انتاج الماكنة في الساعة او انتاجية العامل في اليوم وهذه الوحدات القياسية يمكن تطبيقها على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي يتوضح فيها التباين بين الدول المتطورة وبين الدول المتخلفة ففي القطاع الزراعي مثلاً (الانتاجية الزراعية) نجد ان المزارع الامريكي يستطيع ان ينتج ليطعم (٤٤) شخص والمزارع الفرنسي والروسي ينتج ليطعم (٤ -٥) شخص في حين نجد ان الفلاح في العالم الثالث لا ينتج اكثر مما يعيل (١ -٢) شخص فقط .

اما حساب الانتاجية في القطاعات الثلاث يوضحها الجدول التالي :

الدولة	القطاع الاول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اوربا الغربية	٣٠	٣٢	٣١
امريكا اللاتينية	١٣	٢١	٢٨
الشرق الاوسط	١٠	١١	١٣
اسيا وافريقيا	٦	٧	٧

ان حساب الانتاجية في الجدول السابق كان على اساس انتاجية الشخص المنتج ويتبين الفرق الواضح بين المجموعة الثالثة وبين الدول المتطورة شكل رقم (١) .

٥. تخلف القطاع الزراعي . ان هدف الزراعة في البلدان النامية تحقيق الكفاية الذاتية من الغذاء وان التباين الاقليمي في مستوى التطور جعل بعض البلدان اكثر تخلفاً من الاخرى . فتمارس الزراعة البدائية في بعض المناطق الاستوائية كالامزون وغينيا الجديدة والكونغو اذ تمارسها بعض الجماعات البدائية معتمدة على حرق الغابات وازالتها وزراعة ارضها وهذا النوع من الزراعة لا يسمح بتوفير الغذاء الا لعدد قليل من السكان والنوع

الاكثر شيوعاً من انماط الزراعة في الدول المتخلفة هو نمط الزراعة الكثيفة التي تمارس على نطاق واسع في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية خاصةً في اسيا الموسمية حيث زرعت كل المناطق الصالحة للزراعة بما فيها سفوح الجبال وابعدت القرى الى القمم .

ان معظم الدول النامية ترتفع فيها نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي فهي تصل الى (٧٦٪) افريقيا و (٧٠٪) في اسيا و (٦٥٪) في امريكا اللاتينية الا ان هذا القطاع يعاني من مشاكل خطيرة كاستمرار النظام الاقطاعي واحتكار الارض وعبودية الفلاح حيث يعملون كاجراء لصالح الاثرياء ونتيجة لذلك اصبح مردود وحدة الارض في هذه البلدان اقل مما يتحقق في الدول المتطورة . وتمارس الزراعة التجارية في بعض البلدان النامية خاصة ذات الموقع المداري حيث ان الشركات الاستعمارية انشأت مزارع خاصة برؤوس اموال كبيرة مستفيدة من توفر القوى العاملة الرخيصة بما يحقق الارباح الطائلة لهذه الشركات على حساب الدول المنتجة علماً بان الرأسمال الوطني لم يكن قادراً على الدخول في مثل هذه المشروعات . ان هذا النمط من الزراعة قد زاد من مشكلات توفير الغذاء لانه متخصص بانتاج المواد الاولية التي تحتاجها الصناعة في الدول المتقدمة.

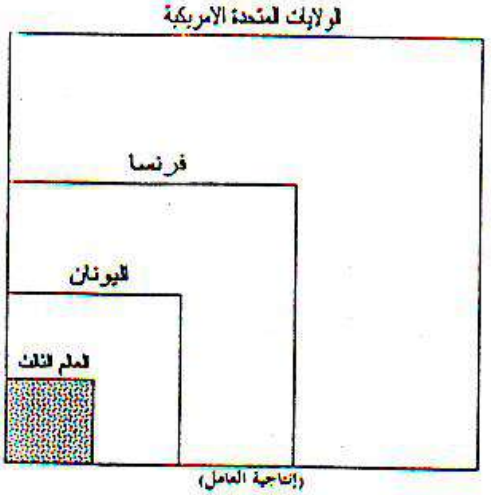

شكل رقم (١)

٦. قصور وتخلف القطاع الصناعي . لا يمثل القطاع الصناعي الا نسبة محدودة من مجموع موارد الدخل الوطني في بلدان العالم الثالث فهي لا تتجاوز الـ (٢٠٪) في اكثر الدول تطوراً في البلدان النامية الا ان الصناعة الاستخراجية فنسبة مساهمتها ترتفع في بعض البلدان الى اكثر من (٥٠٪) وتصل النسبة الى اكثر من (٩٠٪) من مجموع موارد الدخل في البلدان المنتجة للنفط كما في قطر والامارات العربية المتحدة مثلاً . اما في الدول المتطورة فتعد الصناعة ركيزة اساسية للاقتصاد خاصة صناعة وسائل الانتاج وتساهم بنسبة قد تتجاوز (٦٥٪) من موارد الدخل في المانيا .

اما بالنسبة لمجموع القوى العاملة المشتغلة في هذا القطاع فهي تشكل (٤٥٪) من مجوع القوى العاملة في البلدان المتطورة في حين لا تتجاوز (٢٠٪) في البلدان النامية بل ينخفض ذلك في بعض بلدان افريقيا واسيا لتصل الى (٥٪) من مجموع القوى العاملة فقط . اما ما يتعلق بالانتاج الصناعي فلا تساهم الدول النامية الا بنسبة ضئيلة من مجموع الانتاج العالمي (٦,٩٪) تقريباً. اما المعادن المستخرجة في البلدان النامية فلا تصنع في مناطق انتاجها وانما يقتصر العمل على رفع نسبة تركيز المعادن وتصديرها الى الدول الصناعية اما التصنيع فلا يتعدى الصناعات الاستهلاكية التي هدفها سد حاجة الاسواق المحلية والتقليل من الاعتماد على الدول الصناعية كصناعات النسيج والاغذية وحفظها .

ان الدول النامية متباينة من ناحية تطورها فيبدو ان دول امريكا اللاتينية تمثل اكثر من نصف المنتجات الصناعية في العالم الثالث بنسبة بلغت (٥٥٪) في حين تنتج بلدان اسيا (٣٧٪) و (٨٪) فقط لافريقيا وقد حققت الهند والبرازيل والارجنتين والمكسيك والعراق تطوراً مهماً في الميدان الصناعي وفي حالة العراق الذي كان مقرراً ان يغادر المجموعة النامية في عام ١٩٨٦ خطي خطوات مهمة في مجال الصناعة الا ان الظروف السياسية وما نتج عنها من حروب انعكس سلباً على خطط التنمية وطموحاته في التطور والتنمية .

ان من اثار السيطرة الاستعمارية الطويلة التي تعرضت لها بلدان العالم الثالث هو تغلغل الشركات الاجنبية وسيطرتها على هذه الدول فرأس المال الاجنبي يمتلك مثلاً (٩٠٪) من مصانع السيارات في البرازيل وفي افريقيا لا يساهم رأس المال الوطني الا بنسبة قليلة في الميدان الصناعي .

المقتربات الاساسية لحركة التنمية :

يؤكد البروفيسور (Cole) استاذ الجغرافيا في جامعة نوتنغهام[٦] ان دراسة مسألة التنمية في اي مكان لابد ان تستدعي التركيز على عدد من العناصر الاساسية التي تمثل نوعاً من المقتربات الضرورية لفهم واستيعاب مضمون وحركة هذا المصطلح التنمية (Development) واهم هذه العناصر هي:

١. تحديد الثروات الطبيعية على اساس قابليتها للنفاذ او ديمومتها او كما يعرف قابليتها على التجدد وحصر غير القابل منها على التجدد وتحديد عمرها الاستثماري او تحديد مدة الاستفادة منها ضمن مدى زمني محدد .

٢. تحديد مضمون وخصائص مرحلة النمو الاقتصادي التي يجتازها الكيان الذي تدرس حركة التنمية فيه ومضمونها وفي هذا المجال لابد من الاشارة الا ان المراحل الاقتصادية التي تمر بها البلدان المختلفة تختلف بدرجات متفاوتة كمياً ونوعياً ضمن الفلسفة الواحدة للنظام الاقتصادي وتختلف كمياً ونوعياً ضمن الفلسفات الاقتصادية والمختلفة وفي هذا المجال نرى ان :

أ. ان المراحل التي تمر بها البلدان التي تلتزم النظام الرأسمالي لابد تختلف في مضمونها وتوجهاتها عن المراحل التي تمر بها البلدان التي تلتزم النظام الاشتراكي.

ب. ان معظم بلدان العالم الثالث تلتزم بنظم وفلسفات هجينية تمثل

خليطاً فلسفياً وفكرياً يفقد وحدته الذاتية لذلك فان انعكاساته على الصعيد الموضوعي تكون دائماً وفي معظم الاحيان انعكاسات سلبية لا تضمن تحقيق تطور حقيقي تصبح فيه كل مرحلة لاحقة افضل في معايرها العامة من مرحلة سابقة .

جـ. ان وحدة الفلسفة الاقتصادية مهما بلغت من الاستقلالية فانها تظل ضمن دائرة الفلسفة السياسية العامة لتكون معها نسقاً ايدويولوجياً متجانساً تكون الضوابط الديمقراطية السياسية في النظام الرأسمالي ضمانات كبيرة له وتكون المركزية الديمقراطية والديمقراطية الشعبية في النظام الاشتراكي ظوابطه الاساسية اما النظم الهجينية فان حالة الخليط السياسي الذي يحاول ان يجمع بين صنوف الديمقراطية في اطر لقضية معينة والتطبيقات الدكتاتورية في اطر ووسائل متنوعة تجعل من غير الممكن تكوين محصلة نهائية وتجدر الاشارة هنا الى ان معظم دول العالم الثالث بعيدة عن الحكم الديمقراطي الذي تخضع فيه السلطة التنفيذية لمراقبة السلطة التشريعية الامر الذي ادى الى الاستعمال السيء للمساعدات الدولية وتقدير الموارد المتاحة اضافة الى ان دول العالم الثالث عموماً تعطي مكانة متميزة للاعتبارات الادارية والتنفيذية الامر الذي يؤدي الى تبديد موارد الثروة واهمال المشاريع الانتاجية التي يمكن ان تساهم في تنمية مواردها خاصة وان الرصيد النقدي لمعظم البلدان النامية هو الشفيع الوحيد للقوة السياسية والاقتصادية من خلال كنوز للثروات الطبيعية وفي حالة انعدام الثروات الطبيعية تكون حالة العوز والتبعية الاقتصادية هي الصفة السائدة . ولاشك في ان العلاقات متينة جداً بين حالة الانتاج في الكم والنوع زادت ام قلت تجعل فرصة الاحساس بها معدومة امام حالة التوزيع المتباين

والاستهلاك المختلف ضمن المجموعة البشرية الواحدة اضافة الى تباين نوعية الحياة التي يحياها ابناء شعب واحد تفاوتاً كبيراً .

د. مشاكل اللامساواة وعدم التجانس في المستوى الحياتي بين دول وشعوب العالم من جهة وفي داخل بعض الدول وعموم البلدان النامية وصولاً الى اللامساواة في شروط الحد الادنى للحياة الانسانية وحتى لا يلتبس الامر عمد الجغرافيون الامريكيون على تحديد عدد من المعايير الخاصة بتحديد نوع الحياة الانسانية في اي اقليم كان حضرياً كان ام ريفياً قرية ام مدينة وعلى مستوى الكيان السياسي كله واصبح بالامكان تطبيق تلك المعايير وحسابها بالوحدات المتميزة لتحديد نوعية الحياة فسقطت القناعات الذاتية والترهات اللفظية اما وحدة القياس والمقارنة للضرورات المعيشية والحياتية وقد تم تحديد معايير وضوابط قياس نوعية الحياة من قبل الجغرافيين الامريكيين(٧) وبالشكل التالي حيث تأخذ المعايير العشرة التالية دورها في تحديد نوعية الحياة ضمن الاعتبارات التالية :

أ. ان هذه المعايير العشرة تعمل بالتداخل .

ب. ان للتحكم بالدخل النقدي للافراد وحسابه ومجالات التصرف به اهمية خاصة .

جـ. ان تسلسلها يعكس حالة الاهمية النسبية .

د. ان درجة تمتع الافراد في اي مكان واضحة للعيان وقابلة للحساب وتم تحديد بموجب عملية استفتاء واختيار انساني وهذه المقاييس هي :

١. العمليات الديمقراطية التي يحددها النظام الذي يحكم الناس ويقرر درجة ومستوى التساوي في الحقوق بينهم .

٢. المشاركة الجماهيرية للرأي العام ومقدار الفرص التي تضمن للرأي العامل التدخل في اتخاذ القرارات وتضمن للرأي العام فرصة اسماع رأيه للمسؤولين عن اتخاذ القرار .

٣. الخدمات الصحية الفيزيائية والعضلية التي تضمن التشخيص والعلاج وكمية ونوعية الخدمات الصحية التي يتم توفيرها لكل مواطن .

٤. حق الاختيار في الحياة التي يتقرر من خلال الفرص والامكانية والحقوق التي تضمن للفرد تحقيق الاختيارات الاساسية له في حياته.

٥. السكن والضمانات التي توفر السكن الملائم للفرد والعائلة والتسهيلات الاسكانية الاخرى التي تجعل من المسكن حالة قادرة على تحقيق الوظائف السكنية المختلفة .

٦. التعليم حيث ان التعليم والمهارة والتخصص وما اشبه حقوق مبدئية للانسان يجب توفرها وتوفير فرص تطورها والقدرة على مواكبة الزمن وتطوره وامكانية التدريب والتطوير المستمرة .

٧. الفرص الاقتصادية التي يجب ان تتوفر لمستويات مختلفة ومتنوعة تجعل الفرد اياً كانت امكانياته او مستواه قادراً على ممارسة واختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يلائمه ويحقق ذاته من خلال العمل والعيش الكريم .

٨. الضمان الاقتصادي الذي يكفل الدرجة التي يستطيع الانسان فيها من تدبير اموره الاقتصادية بما يتلائم وحاجاته الاساسية .

٩. تخطيط استعمالات الارض الذي يضمن التخطيط السليم الذي يحقق الفوائد الاستعمالية للارض على اختلاف انواعها .

١٠. تكاليف الحياة الاساسية خاصة الطعام والملبس والمأوى التي يجب ان تكون في متناول الفرد بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى .

ان هذه المقاييس مع ما تكونه من مستوى نموذجي للحياة الانسانية لكنها في التطبيق العملي لابد وان تعكس نواقص معينة تخص :

أ. لا توجد في مستوى واحد في دول العالم سواءً المتقدمة او النامية او المتخلفة.

ب. ان الهوة الانمائية كبيرة جداً على الصعيد العالمي وانه لما يخجل جبين الانسانية ان فارق الهوة الانمائية في العالم في الوقت الحاضر لازال يترنح بين وجود حق الحياة لانسان وعدم وجود هذا الحق لانسان اخر وموت الكثير بسبب التخمة وموت اكثر بسبب المجاعة وفي مقارنة قياسية بالوحدات التي شملت احد عشر متغيراً اساسياً من متغيرات الحياة وهي :

١. كمية الطعام .

٢. نوعية الطعام .

٣. الماء.

٤. الملابس .

٥. الحالة السكنية الذاتية .

٦. الحالة السكنية الموضوعية .

٧. استهلاك الطاقة .

٨. الخدمات التعليمية .

٩. الخدمات الصحية .

١٠. خدمات النقل .

١١. الفراغ .

وبسبب ضعف الخدمات التي توفرها النظم الحاكمة في البلدان النامية تظهر فيها للعيان فوارق تمتع الافراد في هذه الحقوق الاولية ولقد بلغ الامر في بعض الدول المتخلفة ان تكون مهمات بعضهم الكدح والموت مقابل حالات من البذخ والاسراف والمتع غير المعقولة لدى البعض الاخر .

لقد ظهر ان الفارق الدرجي في الحقوق الانسانية في عام ١٩٨٠ من خلال دراسة مقارنة بين اربعة مناطق متباينة في درجة تطورها ظهر ان الفارق يمتد من مستوى الصفر في نوعية الحياة التي تعيشها مجموعة تساداي (Tasaday) في مكان ما من فلبين والتي اكتشفت عام ١٩٧٠ وبين مستوى (١٠٠٠٠٠) في الولايات المتحدة الامريكية مروراً بالريف الهندي التي يتعايش مع مستوى (٢٠٠) وحدة قياسية ومع حالة التعايش مع هذه المتغيرات في الارجنتين التي كانت بمستوى (٢٠٠٠) وحدة قياسية[٨] ضمن دائرة القياس الانساني الحقيقي الذي يمكن ترجمتها بالارقام لقياس نوعية الحياة اذا فرضنا ان وحدة القياس تتحقق في يوم كامل من العمر الانساني ضمن هذه الضوابط فان مضمون الحياة يعني كل (٣٠٠) سنة في امريكا تعادل (٦٠) سنة في الارجنتين وتعادل (٦) في ريف الهند وتعادل يوماً واحداً في حياة انسان تساداي في الفلبين.

الحركة باتجاهين تنمويين مختلفين :

ضمن ضوابط القياس الموضوعي في مضمون حركة التنمية يمكن ان نستخلص :

١. حركة التنمية حركة امامية في جميع بلدان العالم تحت ضغوط مثل العوامل التاريخية والتقدم العلمي والتكنولوجي ويمكن اعتبار الحرب في اي مكان هي الخط الوحيد الذي يكسر حركة التنمية نحو الامام ويمكن ان يجعلها نحو الخلف كما حدث بحالة العراق الذي كان مقرراً له ان يغادر المجموعة النامية في عام ١٩٨٦ الا ان دخوله الحرب وما نتج عنها من حصار اقتصادي وتكنولوجي ادى الى تقهقر حركة التنمية. الا ان الحركة الامامية الظاهرية في العالم الثالث يمكن ان تصبح بالقياس العلمي الصحيح حركة باتجاهين مختلفين :

أ. في مواقع معينة حركة تقطع اشواط كبيرة الى الامام .

ب. في مواقع اخرى حركة تخلف الى الوراء .

٢. ان اختيار خط شروع تاريخي للحركة التنموية يكشف عن حقيقة الاختلاف الموضوعي بين معدات واستعدادات وامكانيات حركة التنمية في المواقع المقارنة .

٣. ولو فرضنا ان الاختيار وقع على اعتبار عام ١٩٧٠ خط للشروع وان عمليات القياس فيه ستكون ضمن فترات زمنية خمسية فان ما سوف يظهر على الفاصل التنموي بين الاماكن التي تتم المقارنة بينها اذ انه لابد وان يدفع باحد المواقع الى الخلف والاخر الى الامام الا في حالة توازن الحركة بشكل مطلق وهذا غير ممكن ولكن عندما يكون التنافس بين موقعين يوجد بينهما مستوى علناً من التقارب فان فاصل الهوة الانمائية لا يظهر حالة تخلف معينة كالمقارنة مثلاً بين حالة روسيا والولايات المتحدة الامريكية ولكن عندما تتم المقارنة بين كيانين فيهما معدّات وامكانيات التنمية في خط الشروع كالمقارنة مثالاً بين حركة التنمية في الهند والحركة في الولايات المتحدة الامريكية فان حركة اي من البلدان النامية سوف تبدو

وكأنها حركة الى الخلف لان الفاصل الكمي في القياس لفارق الهوة الانمائية سوف يكون اكبر مع حركة تقدم الزمن وبالقياس الموضوعي تزداد البلدان المتقدمة تقدماً وتتعمق حالة التخلف في البلدان المتخلفة وتصبح عاجزة عن التعامل مع التطورات العصرية الحديثة وخاصة كيفية الاستجابة لمتطلبات تقدم الحاسب الالي والاتمتة المتطورة استعمالات الاشعة في المعالجات واستعمال الذرة في المعالجات السلمية والعجز المطلق امام الاستعمال غير السلمي لها . انظر الشكل الافتراضي التالي :

١. أ و آ و أ مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان المختلفة في ثلاث فترات زمنية محددة.

٢. ب و بَ و بً مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان النامية في ثلاث فترات زمنية محددة..

٣. جـ و جـَ و جـً مواقع حالة التراكم في خطة القياس في البلدان المتطورة في ثلاث فترات زمنية محددة.

٤. خط شروع واحد الحركة الامامية عبر الزمن الالي .

٥. الاختلاف في مؤهلات الحركة في بداية الشروع تحقق حالات مختلفة من التعجيل في السرعة والانجاز عبر الزمن المقطوع بعد خط الشروع وهو واحد في القياس على جميع البلدان وفي جميع المجالات او القطاعات او الاغراض وعلى الحالة الكلية .

٦. لنتصور افتراضياً المسافات التي قطعها ثلاث متحركين من نقطة شروع واحدة يركبون ثلاث انواع من وسائط النقل التي تختلف اختلافات جذرية في سرعتها مثلاً الدراجة الهوائية التي يفترض سوقها في البلدان المتخلفة والسيارات في البلدان النامية والطائرات في البلدان المتقدمة.

٧. هكذا وصل بعض الباحثين في هذا المجال الى حركة الزمن ضمن ضوابط القياس الموضوعي الموحد انما تؤدي الى ان تزداد البلدان الغنية غنى والبلدان الفقيرة فقراً .

المعالجة :

ان حرق المراحل هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان يشفع بالبلدان النامية والمتخلفة ويقصد بحرق المراحل تحديد جوانب الحياة المختلفة في اي مجال من مجال تغيرات نوعية الحياة التي يعيشها الانسان في بلدان العالم الثالث والتي سبقت الاشارة اليها وتحديدها تحديداً دقيقاً واجتياز المراحل التي تحققت عبرها تلك المتغيرات حتى وصلت الى ماهي عليه في الوقت الحاضر بسرعة زمنية خاطفة. ان عمليات التحول الثوري الجريء الذي تتحقق فيه حالة التقشف والتساوي شبه المطلق وتحقيق العدالة الاجتماعية والتساوي في الفرص وتحقيق الديمقراطية والرقابة على موارد هذه البلدان منعاً لاستغلال الشركات الاجنبية والتبذير في الثروات الوطنية وتحقيق المساواة بين ابناء البلد الواحد هو المخرج الوحيد لابناء البلدان النامية والمتخلفة لكي تلحق بركب التطور الذي سبقتها البلدان المتقدمة صناعياً لتقليص الهوة الانمائية واللحاق بركب التطور .

شكل افتراضي لحركة الهوة الانمائية

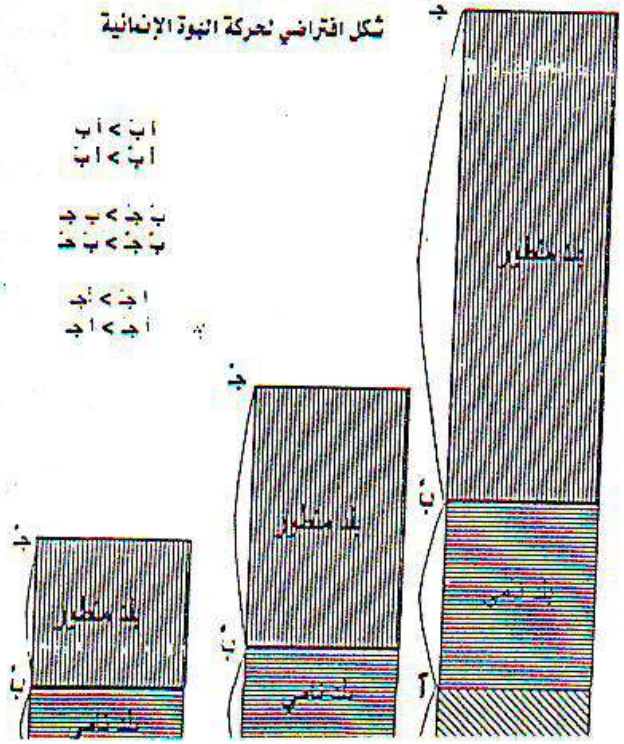

المصادر :

1. Christian casteran " Le tiers monde " , Collection tout savoir sur . edition filipacchi , Paris 1973 .

٢. ج. جازيس . ج دومينجو . تعريب د. محمد عبد الحميد الحمادي والدكتور محمد علي بهجت الفاضلي (جغرافية البلدان النامية) دراسة في جغرافية التنمية ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

3. La documentation photographique N 6010 Paris 1974 .

4. Maurice gurnier " La dernier chance du tiers monde , Robert Laffont Paris 1968 .

5. COLE , J. P. The development Gap, a spatial analysis of world poverty and ineynality , Johns Wiley & Sons Printed in U. S. A., 1981 .

6. Noris , Robert , Keith D. Harries and John , D vitek , geography,an introductroy perspective,Oklahoma state university , C. E. M. Publishing Company U. S. A., 1982.

الهوامش :

1. Christian casteran " Le tiers monde " , Collection tout savoir sur . edition filipacchi , Paris 1973 , P. 5 .

٢. ج. جازيس . ج . دومينجو . تعريب د. محمد عبد الحميد الحمادي والدكتور محمد علي بهجت الفاضلي (جغرافية البلدان النامية) دراسة في جغرافية التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص٦٥ .

٣. المصدر السابق ، ص٧٠ .

4. La documentation photographique N 6010 (Tier mond et sous-development) Paris , 1974 .

5. Christian casteran , Op. Cit., P. 9 .

6. Christian casteran , Op. Cit., P. 10 .

٧. جازسس ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

8. Christian casteran , Op. Cit., P. 11 .

9. Maurice gurnier " La dernier chance du tiers monde , Robert Laffont Paris 1968 , P. 55 .

10. Guernier , Op. Cit., P. 55 .

11. COLE , J. P. The development Gap, a spatial analysis of world poverty and ineynality , P. 18 , Johns Wiley & Sons Printed in U. S. A., 1981 .

12. Noris , Robert , Keith D. Harries and John , D vitek , geography,an introductroy perspective, PP. 364-369 , Oklahoma state university,C.E.M.Publishing Company U. S. A., 1982.